

برنامج "حل جذري"

لمكافحة الجريمة والعنف في المجتمع العربي

سنقود نضالاً حازماً لمكافحة الجريمة المنظمة وسنعيد الأمن إلى الشوارع. ستقوم الحكومة بإنشاء فريق متعدد المهام يضم جميع جهات إنفاذ القانون، يتمتع بصلاحيات خاصة وميزانيات مخصصة. سيعمل هذا الفريق بتنسيق كامل مع جميع جهات إنفاذ القانون في البلاد - لهدف تطهير الدولة من منظمات الجريمة، وإعادة سيادة القانون وتوفير الأمن لجميع مواطني الدولة.

1.

الإعلان عن حالة طوارئ وطنية وإنشاء فريق متعدد المهام (Task Force)

- ستعلن الحكومة عن حالة طوارئ وطنية، وستقوم بإنشاء فريق وطني متعدد المهام، ومجلس وزاري لمكافحة الجريمة.
- سيُجند للفريق 5% من أفضل الكوادر البشرية من جهات إنفاذ القانون، بما في ذلك الشرطة، جهاز الأمن العام (الشاباك)، الجيش الإسرائيلي ومصلحة السجون. وسيعمل هذا الفريق من خلال غرفة عمليات مخصصة.
- سيتم منح الفريق صلاحيات واسعة لتحقيق هدفه: مكافحة المنظمات الإجرامية.
- ميزانية الفريق متعدد المهام: مليار شيكل سنوياً.
- مسار سريع لمكافحة الجريمة: من الاعتقال إلى السجن خلال 9 أشهر.
- سترأس المجلس الوزاري (الكابينت) لمكافحة الجريمة عمل الفريق، ويشرف على أعماله. سيقوم المجلس الوزاري بعقد اجتماع أسبوعي لمتابعة سير العمل.

2.

تطهير المجتمع العربي من آفة الجريمة المنظمة

المستوى الأول: إعادة تأهيل منظومة إنفاذ القانون

- في جهاز الشرطة:
 - تعزيز وحدات التحري وقدرات التحقيق باللغة العربية.
 - تعزيز الشرطة البلدية، وتعزيز التعاون بين الشرطة والسلطات المحلية، إنشاء وتجهيز غرف قيادة بلدية مرتبطة بكاميرات الشوارع.
 - تطوير الكوادر البشرية في الشرطة وفق معايير تقييم ملائمة لمكافحة الجريمة: الضابط الذي يحقق نتائج ملموسة في مواجهة الجريمة على أرض الواقع - سيتم ترقيته.
- إنشاء محاكم متخصصة للجرائم الخطيرة.
- التسريع في إقرار مجموعة قوانين تمنح منظومة إنفاذ القانون أدوات حاسمة لمكافحة الجريمة المنظمة:
 - تشديد العقوبات وتحديد حد أدنى من العقوبات.
 - استخدام وسائل بيومترية لتحديد هوية المشتبه بهم.
 - مكافحة الإتاوات (الخواه) وتبييض الأموال.

المستوى الثاني: مكافحة الجرائم الاقتصادية في جهاز الشرطة:

- إنشاء "وحدة صليل - الجريمة" داخل الفريق متعدد المهام، تحصل على صلاحيات واسعة (مشابهة لصلاحيات وحدة صليل الأخطار): صلاحيات للحصول على معلومات من البنوك، تشغيل جهات مختلفة، مثل جهاز الأمن العام (الشاباك) والموساد، والتواصل بشكل مباشر مع وزراء خارجية ومسؤولين كبار آخرين، والعمل مع حكومات من مختلف دول العالم، وغيرها.
- تعاون كامل بين وزارة المالية، بنك إسرائيل، ممثلي البنوك، سلطة الضرائب، سلطة حظر تبييض الأموال وغيرها.
- صياغة تشريعات وأنظمة ضمن مسار تشريعي سريع لاستبعاد الشركات "المشبوكة" من المناقصات الحكومية، بما في ذلك فرض عقوبات جنائية ومالية على شركات يشتبه بارتباطها بمنظمات إجرامية.
- الحماية من الإتاوات (الخابو): إنشاء شركة تأمين حكومية توفر تغطية للمزارعين وأصحاب المصالح التجارية المهددين.

المستوى الثالث: العمل المجتمعي

- إنشاء فريق 49 (أسوةً بعدد الأطفال الذين قُتلوا خلال فترة ولاية بن غفير): يتضمّن الفريق متعدد المهام، أقسامًا عدّة: التربية والتعليم، الرفاه وإعادة التأهيل، الهدف: انتشال الأطفال من براثن منظمات الجريمة.
- إعادة مسار رعاية شريحة الشبيبة الموجودة ضمن دائرة الخطر: برنامج "نوقف النزيف" في البلدات الحمراء (فريق بلدي يشمل ممثلين عن الرفاه الاجتماعي، الشرطة المجتمعية، التعليم الرسمي وغير الرسمي والأمن).
- زيادة عدد المرشدين لحماية جميع المدارس في المجتمع العربي. التحقق من خلفية جميع مرشدي الحماية ومنحهم مرافقة مهنية. تحديد مسار واضح للإبلاغ عن كل حالة. لهدف منع انزلاق الشبيبة إلى مسار الجريمة.
- برامج إعادة تأهيل السجين ومشاركة مصلحة السجون في عملية إعادة التأهيل، بدءًا من مرحلة السجن وحتى إعادة الاندماج في المجتمع.
- استعادة البلديات والمجالس المحلية: ستخضع البلديات والمجالس المحلية لإدارة لجنة مؤقتة سيتم تعيينها لاستعادة النظام والاستقرار.